تهديد يطال معظم اللاجئين في بريطانيا بالرفض بموجب قوانين اللجوء الجديدة

كشف بحث بريطاني جديد أن الأطفال والنساء من المهاجرين في بريطانيا سيتعرضون لخطر الترحيل في حال تغيير وزارة الداخلية البريطانية سياستها تجاه اللاجئين.

وبين البحث، الصادر عن تحالف "Refugees With Together"، الثلاثاء، أنه "في حال موافقة البرلمان البريطاني على القوانين الجديدة، سيخضع معظم المهاجرين، الذين تم تأكيد فراراهم من الحرب أو الاضطهاد، لفحوص رسمية صارمة، ولن يتم الاعتراف بحقوقهم في بريطانيا بسبب طريقة وصولهم.

ويضم تحالف "Refugees With Together" أكثر من 200 منظمة وطنية ومحلية، تهتم بقضايا اللاجئين، وأُسس من قبل كل من "قضايا اللجوء"، و"الصليب الأحمر البريطاني"، و"التحرر من التعذيب"، و"العمل

للاجئين"، و"مجلس اللاجئين"، و"المجلس الاسكتلندي للاجئين".

ووفقاً لتحليل البيانات الحكومية المنشورة، فإن اثنتين من كل ثلاث نساء وأطفال، قُبلوا من قبل بريطانيا كلاجئين سيتم رفضهم بموجب التغييرات المقترحة على نظام اللجوء.

وتشكّل النساء والأطفال نصف الأشخاص المقبولين كلاجئين في كل عام في بريطانيا.

ويحث ائتلاف من منظمات اللاجئين وناشطو حقوق الإنسان الحكومة على إعادة التفكير في التغيير المقترح في السياسة.

من جهته، قال متحدث باسم وزارة الداخلية البريطانية، "تقع على عاتقنا مسؤولية وضع الخطة الجديدة للهجرة موضع التنفيذ، حتى نتمكن من إصلاح نظام اللجوء المعطل، ومساعدة الناس على أساس الحاجة، وليس القدرة على دفع المال للمهربين".

وذكرت صحيفة "الغارديان" البريطانية، في كانون الأول 2020، أن "وزراء المملكة المتحدة غيّروا قواعد الهجرة دون ضجيج، لمنع الواصلين إليها عبر دولة ثالثة آمنة من الحصول على حق اللجوء".

وتمنع التعديلات الجديدة على قواعد الهجرة البريطانية طالبي اللجوء من القدرة على تقديم طلباتهم

في المياه الإقليمية للمملكة أيضاً.

وبموجب التعديلات، ستكون المملكة المتحدة قادرة على ترحيل طالبي اللجوء إلى البلدان الثالثة التي وصلوا منها، أو إلى أي دولة أخرى توافق على استقبالهم.

وبحسب الادعاء الوارد في خطة الهجرة الجديدة، فإن السنة المنتهية في أيلول 2019 كان أكثر من 60% من هذه المطالبات من أشخاص يُعتقد أنهم دخلوا بريطانيا بشكل غير قانوني، لذا من المتوقع أن 9246 من هؤلاء لن يتم قبولهم كلاجئين بموجب القواعد الجديدة.

يذكر أن حكومة المملكة المتحدة أطلقت خطة إعادة توطين الأشخاص المستضعفين للمواطنين السوريين، آذار 2014، استجابة للأزمة السورية، بهدف جلب 20 ألف لاجئ بحلول عام 2020، وبحلول تشرين الأول 2020، تم جلب أكثر من 19750 شخصاً.